

تلسكوب وادي رم يعزز ازدهار السياحة الأردنية

عزز الأردن جاذبية القطاع السياحي، بعد تزايد الإقبال على زيارة تلسكوب في وادي رم، يتيح للسياح رؤية الفضاء والتعرف على الكواكب في الليل من خلال نظام متطور لتحديد المواقع، ليقدّم بذلك دعماً جديداً للازدهار غير المسبوق للنشاط السياحي.

ويبلغ سعر تذكرة زيارة المرصد مع حضور جلسة تمهيدية وتجربة مشاهدة النجوم بنحو 25 دولاراً. وقد زاره أكثر من 4 آلاف شخص منذ افتتاحه في شهر نوفمبر الماضي.

وقال زائر من مصر يدعى علاء منصور إن التجربة مثيرة وتستحق عناء الرحلة وإن زيارته إلى وادي رم، أو ما يسمى بوادي القمر اتاحت له رؤية أكبر عدد من النجوم طوال حياته. وأضاف أنه رأى الآلاف من النجوم بالعين المجردة حتى دون استخدام التلسكوب.

وذكر أن زيارة المرصد مكنته من التعرف على كواكب المجموعة الشمسية مثل المشتري والمريخ والزهرة، وأنه لا يكاد يصق تلك التجربة المثيرة. وأضاف أنه أدرك تفاصيل كثيرة لأول مرة مثل معرفة اتجاهات السماء عن طريق تحديد موقع مجموعة الدب الأكبر بتشكيل نجماته الست.

وتعد السياحة أحد مصادر الدخل الرئيسية في الأردن، حيث تشكل حوالي عشرة في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، ويمثل ازدهارها في العام الحالي بارقة أمل لتخفيف الأزمات الاقتصادية العميقة.

إقبال السياح على تلسكوب مرصد وادي رم يعزز حالة ازدهار غير المسبوق الذي يشهده قطاع السياحة الأردنية

وتقول هيئة تنشيط السياحة الأردنية إن انتعاش السياحة الأردنية ناجم عن ارتفاع كبير في عدد خطوط رحلات طيران العارض والمنظم الذي أدى إلى نمو كبير في أعداد السياح القادمين إلى الأردن وخاصة من أوروبا.

وأكد رئيس الهيئة عبدالرزاق عربيات "قيام شركتي راين إير وإيزي جت برفع عدد خطوطهما مع الأردن زاد وسيزيد من أعداد السياح بشكل كبير ونتوقع أن تتجاوز خمسة ملايين سائح".

وأضاف أن "الهيئة دعمت استقطاب شركات الطيران العارض القادم من روسيا إلى مدينة العقبة الساحلية عن طريق تقديم الحوافز ليرتفع العدد إلى أربع شركات".

ومن المتوقع أن يشهد عدد زوار الأردن قفزة كبيرة في العام الحالي، بعد أن شهد في العام الماضي ارتفاعاً بنسبة 7 بالمئة ليصل إلى نحو 4.9 مليون سائح. وأضاف أن المجموعات السياحية، التي تشكل عصب السياحة في الأردن، من المتوقع أن تزيد في العام الحالي بنسبة تتراوح بين 20 إلى 25 بالمئة، وخصوصاً القادمة من أوروبا والولايات المتحدة.

وأشار إلى أن خطط الترويج هذا العام تركز على ثلاث أسواق تقليدية هي البرازيل واليابان والصين، إضافة إلى استمرار دعوة المؤثرين على مواقع التواصل الاجتماعي لزيارة الأردن لتسويق المواقع الأثرية.



السياحة الأردنية تستثمر السماء

المغرب ينتظر مكاسب منطقة التجارة الأفريقية الحرة

ترجيح قفزة كبيرة في التبادل التجاري بين بلدان القارة



أبواب تجارية جديدة لتعزيز الصادرات المغربية

ومن المقرر أن تلغي منطقة التجارة الحرة الأفريقية التعريفات الجمركية تدريجياً على التجارة بين بلدان القارة، ويأمل مسؤولون أفارقة أن ينجحوا في تخفيض الحماك بنسبة 15 - 25 بالمئة على المدى المتوسط بما يساهم في زيادة التجارة البينية بين دول القارة الأفريقية.

وتركز الصادرات المغربية نحو أفريقيا أساساً في الأسمدة الفوسفاتية والمنتجات الغذائية بنسبة 24 بالمئة، ومواد الاستهلاك النهائية 14 بالمئة، والمواد النهائية للتجهيز الصناعي بنحو 11 بالمئة.

أما الواردات المغربية من القارة الأفريقية فهي تتكون أساساً من الوقود والطاقة بنسبة 37 بالمئة والمواد الأولية 20 بالمئة، والمنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ بنحو 18 بالمئة.

وتنتشر نشاطات الشركات المغربية بشكل متسارع في الأسواق الأفريقية من خلال القطاع المصرفي والأشغال العمومية والسياحة والاتصالات والزراعة والأسمدة. ويساهم ذلك في تعزيز حجم المبادلات مع دول غرب أفريقيا، إلى جانب الاتفاقيات المبرمة مع عدد من الدول منها نيجيريا وزامبيا وإثيوبيا.

ويتوقع اقتصاديون أن الاستثمار في هذا المنحى التصاعدي يمكن أن يتسع بشكل كبير من خلال تطوير خطوط الربط الجوي والبحري بين المغرب وأفريقيا.

وتقول المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (سيداو) إن الاتفاق

وتتوقع الحكومة المغربية قفزة كبيرة في التبادل التجاري مع دخول منطقة التجارة الحرة الأفريقية حيز التنفيذ. ويقول محللون إن المغرب سيكون من أكبر المستفيدين بسبب استثماراته الكبيرة مع دول أفريقيا ودوره المحوري كبوابة لدخول الاستثمارات الأجنبية إليها.

الأفريقية، وكذلك في التنمية المشتركة لمختلف القطاعات.

وسجلت المبادلات التجارية بين المغرب وأفريقيا خلال الفترة الممتدة بين 2007 و2017 ارتفاعاً سنوياً بلغ في المتوسط 5 بالمئة، لتصل في عام 2017 إلى نحو 3.86 مليار دولار، وفقاً للتقرير الاقتصادي والمالي المرافق لمشروع قانون المالية لسنة 2019.

وقال تقرير المركز المغربي للظرفية الاقتصادية، إن إنشاء منطقة التجارة الحرة الأفريقية سيساهم في تقوية التحفيز التنافسية، مع إمكانية اختراق الأسواق الأفريقية بأسعار تنافسية نتيجة لإزالة الحواجز الجمركية وانخفاض تكلفة توريد المواد الأولية.

وتعد أفريقيا وجهة للاستثمارات المغربية المباشرة، حيث بلغت حصتها نحو 60 بالمئة من إجمالي استثمارات المغرب الخارجية بين 2003 و2017، وبلغ مجموعها أكثر من 3.8 مليار دولار خلال تلك الفترة، وتركزت في بلدان غرب أفريقيا.

وتسعى اتفاقية المنطقة الحرة إلى تنظيم حركة تبادل السلع بين الدول الأعضاء وتعزيز التجارة البينية وإزالة الحواجز الجمركية بين دولها، وتسهيل عملية انتقال السلع والبضائع والاستثمارات بهدف الوصول إلى السوق الأفريقية المشتركة.

وقال بنشعبون إن الاتفاقية ستفسح لنا المجال لتسريع ما تم القيام به من قبل بلد على حدة، وسوف تعزز المبادلات داخل القارة الأفريقية على جميع الأصعدة، مما يتيح زيادة معدلات النمو لدى الدول المعنية.

ولم تتجاوز التجارة البينية بين الدول الأفريقية في عام 2017 نحو 17 بالمئة فقط مقابل 59 بالمئة بين الدول الآسيوية و69 بالمئة في أوروبا، وهو يعني أن هناك آفاقاً واسعة لنمو التجارة البينية الأفريقية.

محمد مامون العلوحي
صحافي مغربي

الرباط - قال المركز المغربي للظرفية الاقتصادية إنه يتوقع أن يقفز التبادل التجاري مع الدول الأفريقية خلال عام واحد إلى 16 بالمئة من إجمالي التبادل التجاري للبلاد من نحو 5.4 بالمئة حالياً مع بدء تطبيق اتفاقية التبادل الحر القارية المعروفة اختصاراً بـ"إيكا".

وذكر المركز في تقرير جديد أن إطلاق منطقة التجارة الحرة القارية، الشهر الماضي، هو بمثابة تنويع لمفاوضات طويلة تعكس الرغبة في العمل من أجل تكامل المنطقة الاقتصادية للقارة.

وأشار إلى أن المغرب من خلال العديد من المبادرات الموجهة للدول المجاورة في جنوب الصحراء الكبرى، سار ميكرًا في هذا الاتجاه الذي يغذي الأمل في ظهور أقطاب جديدة للنمو والازدهار مريحة للجميع.

محمد بنشعبون

الاتفاقية ستعزز المبادلات داخل القارة الأفريقية على جميع الأصعدة

وأكد وزير الاقتصاد والمالية محمد بنشعبون، أن المغرب واثق من إمكانية زيادة حجم المبادلات التجارية في القارة

60

بالمنة من استثمارات المغرب الخارجية ذهبت إلى أفريقيا في السنوات الماضية

وشدد اجتماع لجنة قيادة خط أنبوب الغاز نيجيريا/المغرب الأسبوع الماضي، على أن هذا المشروع الاستراتيجي يسعى لتعزيز الاندماج الإقليمي لغرب أفريقيا، وتوصيل الغاز للسكان والوحدات الصناعية وسيمن من تسريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية لسكان تلك الدول.

ويقول محللون إن انفتاح الأسواق الأفريقية بلا حواجز أمام الصادرات المغربية سيعزز وتيرة النمو المتسارع في قطاعات صناعية كثيرة في المغرب مثل صناعة السيارات والطيران والإلكترونيات.

كما سيعزز الانفتاح جذب الاستثمارات الأجنبية في المغرب التي تسعى من خلاله إلى دخول أسواق الدول الأفريقية، بفضل تقدم التشريعات والمناخ الاقتصادي في المغرب مقارنة بمعظم الدول الأفريقية.

ومن المتوقع أن يساهم حضور المصارف المغربية الكثيف في البلدان الأفريقية من تسهيل إبرام وتمويل الصفقات التجارية والاستثمارية بين المغرب وبقية الدول الأفريقية. ويقول محللون إن المغرب أصبح شريكاً أساسياً لا غنى عنه لجميع القوى الاقتصادية للاستثمار في الفرص الواحدة في قارة أفريقيا.